شهادة نجاح من البنك المركزي للرئيس مرسي

السبت 21 سبتمبر 2013 12:09 م

في شهادة جديدة علي نجاح إدارة الرئيس مرسي للإقتصاد خلال عام

كشف أحدث تقرير صادر عن البنك المركزى المصرى عن ارتفاع حجم السيولة المحلية فى نهاية يونيو الماضى لتصل إلى 1ر295 تريليون جنيه بارتفاع بلغ 201ر4 مليار جنيه بنسبة 18ر4 % خلال العام المالي 2012/2013.

وأشار التقرير – الذى حصلت وكالة أنباء الشرق الأوسط على نسخة منه – إلى أن الزيادة فى السيولة المحلية انعكست فى نمو المعروض النقدى بمقدار 69ر2 مليار جنيه بمعدل 25ر2 فى المائة وأشباه النقود بمقدار132ر2 مليار جنيه بمعدل 16ر1 %.

وأوضح أن الزيادة فى المعروض النقدى جاءت نتيجة لارتفاع النقد المتداول خارج الجهاز المصرفى بمقدار 46ر6 مليار جنيه بمعدل 24%، وارتفاع الودائع الجارية بالعملة المحلية بمقدار 94 مليار جنيه بمعدل 14ر8 %، أما الزيادة فى أشباه النقود فجاءت نتيجة لارتفاع الودائع غير الجارية بالعملة المحلية بمقدار 94 مليار جنيه بمعدل 14ر8 % والودائع بالعملات الأجنبية بما يعادل 38ر2مليار جنيه بمعدل 20ر5 فى المائة

وأشار إلى أن الزيادة المحققة فى السيولة المحلية خلال العام المالي 2012/2013 جاءت كمحصلة لنمو صافى الأصول المحلية والتى زادت بمقدار 238ر7 مليار جنيه بنحو 25ر5 فى المائة خلال العام المالى الماضي كمحصلة لزيادة الائتمان المحلى بمقدار273ر6مليار جنيه بمعدل 25ر5 % من جهة وزيادة الرصيد السالب لصافى البنود الموازنة بنحو 34ر9 مليار جنيه بمعدل 25ر7%من جهة أخرى

ونوه إلى أن الزيادة فى الائتمان المحلى جاءت نتيجة ارتفاع صافى المطلوبات من الحكومة بمقدار 226ر9 مليار جنيه بالإضافة إلى زيادة المطلوبات من كل من القطاع الاعمال الخاص بمقدار28ر9 مليار جنيه والقطاع العائلي بمقدار 15ر6مليار جنيه ومن قطاع الأعمال العام بمقدار 2ر2 مليار جنيه

وأظهر تقرير البنك المركزى تراجع صافى الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفى بما يعادل 37ر3 مليار جنيه بمعدل 23ر7فى المائة من العام المالي 2012/2013نتيجة لتراجع صافى الأصول الأجنبية لدى البنك المركزى وزيادته للبنوك

وبالنسبة للمركز المالى لإجمالى البنوك " بخلاف البنك المركزى " ، أوضح التقرير ارتفاعه بمقدار 197ر7مليار جنيه بمعدل 14ر5% خلال العام المالى 2012/2013 ليصل إلى 1ر563 تريليون جنيه فى نهاية يونيو الماضي .

ولفت التقرير إلى زيادة أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك بمقدار 42ر4 مليار جنيه بمعدل 8ر4فى المائة خلال العام المالي الماضي استأثر قطاع الأعمال الخاص على نحو 64ر5 % من إجمالى أرصدة التسهيلات الائتمانية لغير الحكومة فى نهاية يونيو الماضي .

ونوه إلى أن قطاع الصناعة تصدر قطاعات النشاط الاقتصادى باستحواذه على 26ر4 فى المائةمن تلك الأرصدة تلاه قطاع الخدمات بنسبة 26ر4ثم قطاع التجارة بنحو10ر6 % والزراعة بنحو 1.2% واستحوذت باقى القطاعات غير الموزعة (شاملة القطاع العائلى) على نحو 27.2 %.

من ناحية أخرى، كشف التقرير عن أن إجمالى الاستثمارات المنفذة بلغ فى الفترة من (يوليو/ مارس) من العام المالي 2012/2013 نحو 176ر9 مليار جنيه مرتفعا بنحو 7ر8 فى المائة من الفترة المناظرة من العام المالى السابق له ساهم قطاع الأعمال الخاص بنحو 71ر7 فى المائة من الاجمالي وقطاع الحكومة بنحو 13ر2 فى المائة والشركات العامة بنحو 9ر6 فى المائة والهيئات الاقتصادية بنحو 5ر5 فى المائة